بمشاركة وزير الخارجية

اجتماع استثنائي للمجلس الوزاري الخليجي بشأن الوضع في سوريا ولبنان

أهمية احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها

دعم الوصول إلى عملية انتقالية شاملة وجامعة تحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد أمس في دولة الكويت برئاسة عبدالله علي اليحيا وزير الخارجية في دولة الكويت الشقيقة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبحضور وزراء الخارجية في دول المجلس، ومشاركة جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون، وذلك لتدارس مستجدات الأوضاع في سوريا ولبنان.

وقد صدر عن الاجتماع بيان أكد فيه المجلس الوزاري أهمية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية الشقيقة واستقلالها ووحدة أراضيها، ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، والتصدي للإرهاب والفوضى، ومكافحة التطرف والغلو والتحريض واحترام التنوع وعدم الاساءة لمعتقدات الآخرين، معربا عن دعمه لكافة الجهود والمساعي العاملة على الوصول إلى عملية انتقالية شاملة وجامعة تحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق في الاستقرار والتنمية والحياة الكريمة.

الدعوة إلى رفع العقوبات عن سوريا واستمرار دول التعاون في تقديم المساعدات الإنسانية

وأكد المجلس الوزاري أن أمن سوريا واستقرارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار أمن المنطقة.

كما رحب المجلس الوزاري بالخطوات التي تم اتخاذها لتأمين سلامة المدنيين وحقن الدماء، وتحقيق المصالحة الوطنية، والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية ومقدراتها، وقرار حل الميليشيات والفصائل المسلحة وحصر حمل السلاح بيد الدولة، باعتبار هذه الخطوات ركائز رئيسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في سوريا واستعادتها لدورها الإقليمي ومكانتها الدولية.

وحث المجلس الوزاري جميع الأطراف ومكونات الشعب السوري على تضافر الجهود وتغليب المصلحة العليا والتمسك بالوحدة الوطنية، وإطلاق حوار وطني شامل لتحقيق تطلعات الشعب السوري الشقيق في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار.

ورحب المجلس الوزاري بدعوة أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، إلى إنشاء بعثة للأمم المتحدة لمساعدة ورعاية العملية الانتقالية في سوريا، مع تأكيد ضرورة التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك سيادة الدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحسن الجوار، وفض النزاعات سلميا، حفاظا على السلم والأمن الإقليمي والدولي.

ودعا المجلس الوزاري إلى رفع العقوبات عن سوريا، كما دعا كافة الشركاء والدول والمنظمات المعنية إلى تقديم كافة وسائل الدعم للشعب السوري الشقيق، مؤكدا استمرار دول مجلس التعاون في تقديم المساعدات الإنسانية.

أما بشأن لبنان فقد أكد المجلس الوزاري مواقف مجلس التعاون الثابتة بشأن دعم سيادة لبنان وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه، وأهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب وتهريب المخدرات وكافة الأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، مشدداً على أهمية دور القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي.

وأكد المجلس ضرورة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، وشدد على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان خاصة القرار ١٧٠١، واتفاق الطائف، لاستعادة الأمن والاستقرار الدائم في لبنان، وضمان احترام سلامة أراضيه واستقلاله السياسي وسيادته داخل حدوده المعترف بها دوليًا، وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية.

كما أكد المجلس الوزاري دعم جهود المجموعة الخماسية بشأن لبنان، التي أكدت أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لوفاء الحكومة اللبنانية بمسؤولياتها تجاه مواطنيها.

وفيما يتعلق بقطاع غزة أكد المجلس الوزاري وقوف مجلس التعاون الثابت والدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق والدفاع عن حقوقه المشروعة، معربا عن تطلع دول المجلس الى نجاح جهود الوساطة القطرية المصرية الأمريكية للإفراج عن الرهائن والمحتجزين، مشددا على ضرورة التوصل الى وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار، وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وفتح جميع المعابر بشكل فوري ومن دون شروط، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية والإمدادات الطبية لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة.

وضم وفد مملكة البحرين المشارك في الاجتماع الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير عام التعاون الثنائي، والسفير صلاح علي المالكي سفير مملكة البحرين لدى دولة الكويت، والسفير محمد الحيدان رئيس قطاع الشؤون القانونية القائم بأعمال رئيس قطاع شؤون مجلس التعاون.

«مالية الشورى» تتوافق مع النواب على زيادة الاستقطاع لصالح احتياطي الأجيال القادمة

كتبت أمل الحامد:

أوصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بالموافقة، من حيث المبدأ، على مشروع قانون بتعديل المادة (١) من القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة (المُعد بناءً على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، والذي سيتم مناقشته في جلسة الأحد القادم.

ويهدف مشروع القانون إلى الحفاظ على حساب احتياطي الأجيال القادمة من خلال تنمية موارده، لضمان مستقبل الأجيال القادمة، وضمان استقرار الوضع المالي والاقتصادي لمملكة البحرين، وحماية مكتسبات المواطنين والأجيال القادمة منهم بالتحديد.

وتشير وزارة المالية والاقتصاد الوطني (مجلس احتياطي الأجيال القادمة) إلى اتفاقها مع ما ورد في مذكرة رأي الحكومة حول مشروع القانون، حيث ترى أن التعديلات الواردة في المشروع تهدف في جوهرها إلى زيادة قيمة الاستقطاع لصالح حساب احتياطي الأجيال القادمة، وهو الأمر الذي من شأنه مواصلة دعم الحساب وتعظيم إيراداته، بما يسهم في تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله.

كما اتفقت وزارة النفط والبيئة مع ما ورد في مذكرة رأي الحكومة حول مشروع القانون. وذكرت الوزارة أن شركة بابكو للتكرير تقوم بإنتاج وبيع مختلف المشتقات النفطية، مشيرة إلى أن المشتقات النفطية المصدرة عالميًا تتبع أسواق النفط العالمية حيث وجدت، والأسعار التي يتم نشرها من قبل وكالات التسعير العالمية، مع إضافة هوامش الربح التي يتم التفاوض عليها.

وأضافت أن نسبة قيمة صادرات المنتجات النفطية الدولية لشركة بابكو للتكرير لعام ٢٠٢٣م بلغت ٨٢٪ من إجمالي المبيعات، مشيرة إلى أن شركة بابكو للتكرير تقوم باستخدام إيرادات بيع المشتقات النفطية لتمويل عملياتها التشغيلية والرأسمالية، كما يتم استخدام جزء من تلك الإيرادات لتغطية التكاليف التمويلية.

وقال لجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى إن حساب احتياطي الأجيال القادمة يسهم في حفظ حقوق الأجيال القادمة، بالإضافة إلى كونه إحدى الأدوات المهمة في تعزيز الاستقرار المالي للمملكة على المدى البعيد، ويعد أحد الصناديق السيادية التي تمثل أصولها حماية في أوقات الأزمات ضد التقلبات المالية والاقتصادية، إذ أظهر حساب احتياطي الأجيال القادمة مرونة وفاعلية، تمثلت في استمرار تحقيق النمو المستدام وسرعة الاستجابة لمواجهة الظروف الطارئة. وهذا ما تحقق عندما تمت الاستعانة بهذا الحساب لمواجهة الأزمة الاستثنائية التي نشأت عن جائحة كورونا، عن طريق الاستقطاع منه لمواجهة متطلبات هذه الأزمة.

والجدير بالإشارة أن نص المادة النافذ قد أتى من خلال تعديل تشريعي في عام ٢٠٢٢ من أجل الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لتنمية إيرادات الحساب وسرعة استرجاع المبالغ المستقطعة منه لمواجهة تحديات الجائحة الفارطة.

وأوضحت أن عملية استقطاع جزء من سعر كل برميل نفط خام يتم تصديره إلى الخارج يزيد سعره على ٤٠ دولارًا أمريكيًا بشكل تصاعدي، هي عملية متحققة على أرض الواقع، وأن مشروع القانون المنظور سيزيد في حال تطبيقه من مبالغ الاستقطاع الجاري تنفيذه.

ولفتت إلى أنه في حال الموافقة على مشروع القانون محل الرأي خلال السنة المالية الجارية من قبل السلطة التشريعية والمصادقة عليه وإصداره من قبل جلالة الملك المعظم قبل بدء السنة المالية القادمة التي تبدأ في يناير ٢٠٢٥م سيجعل أحكام هذا المشروع ناسخة لما كان سيطبّق بدءًا من عام ٢٠٢٥ وفقًا للقانون النافذ، مما يجعل مبالغ الاستقطاع المراد تنفيذها أكثر مما هو عليه في العام الحالي وأعظم مما كان مؤملا استقطاعه في مطلع عام ٢٠٢٥.

وأكدت اللجنة أن زيادة أموال حساب احتياطي الأجيال القادمة عبر زيادة قيمة الاقتطاعات من سعر كل برميل نفط خام يتم تصديره للخارج في حال ارتفاع أسعار بيع النفط خارجيًا يعد من الطرق الناجعة والمهمة لادخار جزء من المبالغ التي تتحصل عليها الدولة نتيجة لبيع النفط الخام في الأسواق العالمية، ويشكل احتياطيًا رصينًا تستطيع أن تستند عليه الدولة في الحالات الطارئة وهو ما تحقق عندما تمت الاستعانة بهذا الصندوق وذلك باستقطاع مبلغ ٤٥٠ مليون دولار لمواجهة الأزمة الاستثنائية (جائحة كورونا)، في سبيل دعم اقتصاد المملكة واستمرارية الاستقرار المالي وعدم التأثير في القطاعات الأساسية والحيوية.

وأكدت أن زيادة أموال حساب احتياطي الأجيال القادمة يمنح السلطة القائمة على إدارته القدرة على توسيع مدارات الاستثمار والدخول في مشروعات استثمارية ذات جدوى عالية، وبالتالي زيادة العوائد الاستثمارية للحساب وتعظيم حجمه، مما يجعله قادرًا على تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة على المدى البعيد كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، تفاديًا لأي اضطرابات مالية أو تقلبات اقتصادية سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة. علمًا بأنه بلغ إجمالي مبالغ حساب احتياطي الأجيال بنهاية عام ٢٠٢٣ ما يقارب ٧٦٩ مليون دولار أمريكي.

وثمنت اللجنة توافقَ مجلس النواب مع ما أوردته الحكومة من أسباب لحذف عبارة «ومشتقاته» من الفقرة الأولى من المادة، ليكون الاقتطاع على برميل النفط الخام المصدر دون مشتقاته، إذ إن إضافة هذه العبارة دون إيراد الوحدة المعيارية الدولية التي يتم بيع هذه المشتقات النفطية على أساسها وتحديد المشتقات المشمولة بالاقتطاع يؤدي إلى صعوبة في التطبيق، وخصوصًا أن أسعار هذه المشتقات مختلفة عن أسعار بيع النفط الخام.

○ جلسة مجلس الشورى. (أرشيفية)

احتفت بالجهات المتعاونة والداعمة

محافظة العاصمة تكرم الفائزين في مسابقة أجمل تزيين للمباني بمناسبة الأعياد الوطنية

أقامت محافظة العاصمة حفلاً بمناسبة ختام مسابقة أجمل تزيين للمباني الحكومية والخاصة في نسختها الرابعة عشرة، التي تنظمها المحافظة سنويا بالتزامن مع احتفالات مملكة البحرين بأعيادها الوطنية، وعيد الجلوس الخامس والعشرين لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وما يصاحبها من أعياد وطنية، إضافة الى الاحتفاء بالمتعاونين والداعمين لجهود محافظة العاصمة في تنظيم المبادرات والفعاليات المجتمعية خلال العام الحالي.

وأشار الشيخ راشد بن عبدالرحمن آل خليفة محافظ محافظة العاصمة خلال الحفل الذي حضره عدد من المسؤولين من الجهات الحكومية والخاصة، إلى أن المحافظة تحرص على إقامة ودعم المبادرات والفعاليات في مختلف المناسبات الوطنية، لأثرها في تعزيز روح الولاء والانتماء للوطن وقيادته الحكيمة، وترسيخها للترابط والتلاحم المجتمعي بين أبناء هذا الوطن الغالي، وتعزيزها لمبادئ الهوية الوطنية وغرسها في نفوس أبناء المجتمع، كما أنها تتيح الفرصة للجميع للتعبير عن الحب والإخلاص والوفاء للوطن وقيادته الحكيمة.

وكرم المحافظ خلال الحفل، الجهات والمؤسسات المتعاونة والداعمة في تنظيم مبادرات محافظة العاصمة المجتمعية، معرباً عن شكره وتقديره لإسهاماتهم التي كان لها الأثر البالغ في مواصلة تنظيم الفعاليات المتنوعة، بما يحقق الأهداف المشتركة نحو تعزيز الشراكة المجتمعية وفق الخطط الطموحة الرامية الى النهوض بالمجتمع وتعزيز الانتماء الوطني.

كما كرم السيد حسن عبدالله المدني نائب المحافظ، الفائزين في مسابقة أجمل تزيين للمباني الحكومية والخاصة، التي أعلن نتائجها خلال الحفل بحسب الفئات رئيس اللجنة المشرفة على المسابقة الدكتور جميل حسن الرويعي مدير إدارة الخدمات الهندسية والاستثمار بالمحافظة.